

الجمهورية التونسية  
النشريات الرسمية للديوانة التونسية  
توزيع عام  
قوانين وأوامر وقرارات وإعلانات  
(صادرة بالرائد الرسمي)

قرار من وزيرة المالية مؤرخ في 29 أكتوبر 2021 يتعلق بتفويض  
حق الإمضاء .

رائد رسمي عدد 100 بتاريخ 2021.10.29  
إيداع قانوني بتاريخ 2021.10.30

نص رقم ت.ع 062 لسنة 2021

بتاريخ 2021.12.13

تنظيم المصالح

وعلى الأمر عدد 1845 لسنة 1994 المؤرخ في 6 سبتمبر  
1994 المتعلق بتنظيم الإدارة العامة للديوانة وعلى جميع  
النصوص التي نقحته أو تمته وخاصة الأمر عدد 772 لسنة  
2014 المؤرخ في 23 جانفي 2014.

وعلى الأمر الحكومي عدد 71 لسنة 2018 المؤرخ في 16  
جانفي 2018 المتعلق بتسمية السيد يوسف الزواغي، قاض من  
الرتبة الثالثة، مديرا عاما للديوانة بوزارة المالية.

وعلى الأمر الرئاسي عدد 137 لسنة 2021 المؤرخ في 11  
أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية رئيسة للحكومة.

وعلى الأمر الرئاسي عدد 138 لسنة 2021 المؤرخ في 11  
أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة.

قررت ما يلي:

الفصل الأول - طبقا لأحكام الفصل 33 من القانون الأساسي  
عدد 39 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 والمنقح  
للقانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972  
المتعلق بالمحكمة الإدارية، يسند تفويض حق الإمضاء للسيد  
يوسف الزواغي، المدير العام للديوانة ليمضي بالنيابة عن وزيرة  
المالية جميع الوثائق المتعلقة بالتقاضي أمام المحكمة الإدارية.  
الفصل 2 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية  
التونسية.

تونس في 29 أكتوبر 2021.

وزيرة المالية

سهام البوغديري نمضية

إن وزيرة المالية،  
بعد الاطلاع على الدستور وخاصة الفصل 80 منه،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 117 لسنة 2021 المؤرخ في 22  
سبتمبر 2021 المتعلق بتدابير استثنائية،

وعلى القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان  
1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية وعلى جميع النصوص التي  
نقحته أو تمته وخاصة القانون عدد 11 لسنة 2002 المؤرخ في  
4 فيفري 2002.

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر  
1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة  
والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة  
الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تمته وخاصة  
المرسوم عدد 89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011.

وعلى القانون عدد 46 لسنة 1995 المؤرخ في 15 ماي  
1995 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الديوانة كما  
تم تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 102 لسنة 1996 المؤرخ في  
18 نوفمبر 1996.

وعلى الأمر عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان  
1975 المتعلق بالترخيص للوزراء وكتاب الدولة بتفويض حق  
الإمضاء،

وعلى الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أبريل  
1991 المتعلق بتنظيم وزارة المالية وعلى جميع النصوص التي  
نقحته أو تمته وخاصة الأمر عدد 2856 لسنة 2011 المؤرخ  
في 7 أكتوبر 2011.